

تقرير الرصد السياسي^١

العدد 6، حزيران/يونيو 2017

إعداد: خالد عنبتاوي

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وبتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصوي - فدان
ص. ب.: 11.7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت - لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)
فاكس 814193 1 (+961)

ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

3	ملخص
3	الباب الأول: سياسات عنصرية
3	1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض والمسكن
3	1.1 خطة شاكيد للاستيلاء على أراضي النقب
4	1.2 سياسات الهدم
4	1.2.1 هدم العراقيب للمرة 114:
4	1.2.2 استمرار أوامر الهدم في البلدات
4	1.3 سياسات التمييز في التخطيط والإسكان
5	1.4 سياسات تقييد حرية الوصول إلى المكان
5	2. المستوى الثاني: ضبط الحيز العام الثقافي والسياسي وفق خطاب اليمين
5	2.1 اشتراط التمويل في مجال الثقافة بالولاء
6	2.2 التضييق على الجمعيات الوطنية: شاكيد تلاحق "بلدنا"
6	2.3 استمرار الملاحقة السياسية للناشطين/ات
6	الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية المؤسسية والعامة
6	1. العنصرية والعنف في جهاز الشرطة
7	2. تصريحات عنصرية في الخطاب العام
7	2.1 حاخام صغد يصرح من جديد
7	2.2 نتنياهو: تكاثر البدو: خطر ديموغرافي
7	1. ممارسات عنصرية في مؤسسات عامة
8	الباب الثالث: تشريعات عنصرية وتطبيق تشريعات عنصرية
8	1. تشديد قانون الجمعيات
9	2. تطبيق قانون الأذان
9	3. تمديد قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية

ملخص

يتابع تقرير الرصد السياسي لشهر حزيران/يونيو 2017 تجليات العنصرية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل كما انعكست في الممارسات السياسية والقانونية وفي الخطاب الإعلامي والجماهيري والعنف الموجه ضدهم. يؤكد هذا التقرير، مضافاً الى تقاريرنا السابقة أن العنصرية هي مكون بنيوي في السياسة والممارسات الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين. يركّز التقرير الحالي على تجليات السياسات العنصرية من خلال رصدها في ثلاثة أبواب رئيسية: يتضمن الباب الأول السياسات العنصرية ويندرج ضمنه مستويان: مستوى سياسات التضييق في المكان وضبط الحيز ومساعي شرعنة السيطرة على الأرض بأثر رجعي في النقب إضافة إلى الاستمرار في سياسات الهدم التي تستهدف حصرياً العرب، ويرصد المستوى الثاني تجليات العنصرية عبر سياسات التحكم بالحيز الثقافي والخطاب السياسي بما يتواءم مع خطاب اليمين، وتندرج ضمنه سياسة اشتراط تمويل النشاط الثقافي بالولاء التي تنتهجها وزيرة الثقافة ميري ريغيف؛ ويتوقف الباب الثاني عند تجليات العنصرية المباشرة عبر العنف الممارس ضد الفلسطينيين سواء العنف الجسدي أو عبر الخطاب العام العنصري والممارسات العنصرية في المؤسسات العامة؛ فيما يتابع الباب الثالث والأخير التشريعات العنصرية وتطبيقها.

الباب الأول: سياسات عنصرية

1. المستوى الأول: سياسات المكان وممارسات التضييق في الأرض المسكن

1.1 خطة شاكيد:

أصدرت وزيرة القضاء ابيليت شاكيد [قراراً بتسجيل أراضي النقب الغربي باسم الدولة](#). إذ انتهى مكتبها في الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيو (04.06.17)، من إعداد مرسوم يقضي بتسجيل ما يقرب من 180 ألف دونم تمت مصادرتها في بداية الخمسينيات من أراضي ما يعرف بمنطقة "النقب الغربي". ويعني هذا الاجراء عملياً قطع الطريق، على أي "تسوية" تجريها الدولة مع السكان العرب البدو في النقب حول أراضيهم، أمام إمكانية لجوئهم إلى الترافع القضائي أو الاستئناف من أجل تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها الأصليين. وتشرعن الدولة الاستيلاء على مئات آلاف الدونمات من منطقة النقب، التي وقعت في أيديها بفعل التهجير والاقتلاع في سنة 1948، بالجوء إلى [قانون "امتلاك الأراضي"](#) لسنة 1952، الذي يتيح للسلطات

مصادرة أي أرض لأغراض "عسكرية"، "استيطانية" أو "تطويرية"، وهو القانون الذي صودرت، بحكمه، معظم الأراضي العربية في النقب، من دون أن تُقدم أي حكومة من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى الآن على خطوة تسجيلها باسم الدولة.

1.2 سياسات الهدم:

1.2.1 هدم العراقيب للمرة 114:

ما زالت مسألة الهدم من الممارسات العنصرية التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون في الداخل بصورة دائمة، إذ أقدمت القوات الإسرائيلية [يوم الرابع عشر من حزيران/يونيو 2017](#)، على هدم قرية العراقيب - غير المعترف بها - للمرة الرابعة عشرة بعد المائة (114). وتواصل السلطات منذ سنوات محاولات تحريش الأراضي المتبقية من قرية العراقيب في النقب، على الرغم من أن ملكية الأراضي فيها لم تحسم قضائياً بعد.

1.2.2 استمرار أوامر الهدم في البلدات:

اقتحمت القوات الإسرائيلية صباح الأحد، [الحادي عشر من حزيران/يونيو 2017](#)، قرية أم الحيران وألصقت أوامر هدم وإخلاء على بيتين من البيوت المتنقلة التي تم التبرّع بها لإيواء سكان أهالي أم الحيران بعد عملية هدم بيوت أهلها وتشريدتهم التي جرت قبل أشهر وأدت إلى استشهاد المربي يعقوب أبو القيعان في 18 كانون الثاني/يناير 2018. كما قامت السلطات الإسرائيلية، في منتصف حزيران/يونيو 2017، [بالصاق أوامر هدم غير مسبوقه في قرية رخمة](#) - غير المعترف بها - في النقب، طاولت مساكن ومعرشات إيواء حيوانات. كذلك صدر، في [27 حزيران/يونيو 2017](#)، أمر هدم منزل مواطن عربي في مدينة اللد، ومنزل المواطن رافع حمود في كابول.

1.3 سياسات التمييز في التخطيط والإسكان:

نشرت [وزارة المالية في الرابع عشر من حزيران/يونيو 2017](#)، قائمة بأسماء البلدات التي ستتم فيها قرعة لإسكان ما يقرب من 15 ألف شقة بـ 85 مشروعاً إسكانياً تابعين لـ 24 بلدة. وتظهر في القرار المنشور بهذا الخصوص أسماء البلدات الأربعة

والعشرين التي لا تشمل أي بلدة عربية، وهو ما يعدّ تمييزاً صارخاً، خصوصاً وأنّ البلدات العربيّة هي الأكثر احتياجاً للمشاريع الإسكانيّة بسبب أزمة الأرض والمسكن المتراكمة منذ عقود.

1.4 سياسات تقييد حرية الوصول للمكان:

في 4 حزيران/يونيو 2017، أفادت وسائل إعلام أن السلطات الإسرائيليّة قامت بإغلاق الشارع المؤدي الى المدخل الرئيسي لقرية "أم بدون" - غير المعترف بها - في النقب، الأمر الذي أدى إلى تقييد حركة سكان القرية، بمن فيهم أكثر من مائة طالب وطالبة. وعلاوة على المسّ بحرية التنقل، يعدّ هذا التضييق على الحركة في قرية "أم بدون" مساً بالحق في التعليم.

2. المستوى الثاني: ضبط الحيز العام الثقافي والسياسي وفق خطاب اليمين:

2.1 اشتراط التمويل في مجال الثقافة بالولاء:

منذ أن أنيط بالوزيرة الإسرائيلية اليمينية ميري ريغيف مهام وزارة الثقافة والرياضة، ما انفكت عن اتباع الإجراءات العنصرية التمييزية ضد المؤسسات والشخصيات الثقافية الفلسطينية، وهي إجراءات عرفت بـ "الولاء"، أي اشتراط المعونات الحكومية الرسميّة في المجال الثقافي بالولاء للتوجهات السياسية الاسرائيليّة الحاكمة.

ففي الحادي عشر من حزيران/يونيو 2017، صرّحت ريغيف أنها أرسلت برقية إلى "مؤسسة الملحنين والكتّاب والموسيقيين في إسرائيل" تعبر فيها عن استنكارها وغضبها لقيام هذه المؤسسة بمنح إحدى جوائزها للمغنيّة ميرا عوض عن أغنية للشاعر الفلسطيني محمود درويش. وكانت الوزيرة ريغيف قد غادرت قاعة الحفل، احتجاجاً على تمسك المؤسسة بقرارها منح الجائزة. ثم صرّحت، في تعقيب آخر لها على هذا الموضوع نشرته على مواقع التواصل الاجتماعي، قائلة: "أهلاً وسهلاً بالشعراء العرب، ولكن ليس بدرويش".

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تشن فيها الوزيرة ريغيف هجوماً على محمود درويش. ففي أثناء توزيع جوائز "أوفير" خرجت غاضبة من القاعة أثناء تأدية فرقة "الدام" الفلسطينية أغنية تضمنت مقطعاً من أشعار محمود درويش. وفي واقعة أخرى في سياق متصل، قرر رئيس بلدية عكا شمعون لانكري إلغاء عدد من المسرحيّات والعروض، في مقدمها عرض "أسرى الاحتلال"، للمخرجة عنات فايتسمان، كان من المفترض تقديمها ضمن مهرجان عكا السنوي للفنون في عيد "العرش اليهودي".

2.2. التضييق على الجمعيات الوطنية: شاكيد تلاحق "بلادنا":

طالبت وزيرة القضاء اييليت شاكيد، المستشار القضائي للحكومة، [بالتحري عن نشاط "جمعية الشباب العرب" \(بلدنا\)](#)، وذلك بحجة أنها تحرّض الشباب على رفض الخدمة العسكرية والمدنية. وقد جاء هذا الطلب بعد أيام معدودة على نشر تقرير تحريضي لصحيفة "يديعوت احرونوت"، تضمن معطيات جمعتها حركة "أم ترتسو" اليمينية حول نشاط الجمعية في مجال رفض الخدمة العسكرية، بالتعاون مع حراك "أرفض شعبك يحميك" الذي يعنى بشؤون رفض التجنيد الاجباري بين أبناء الطائفة المعروفة.

2.3. استمرار الملاحقة السياسية للناشطين/ات:

يستمر مسلسل الملاحقات السياسية للناشطين، وذلك بغية التضييق على حرية النشاط والتظاهر. [ففي الثالث عشر من حزيران/يونيو 2017](#)، تم استدعاء رئيس "اللجنة الشعبية للدفاع عن الأرض والمسكن" في عارة، أحمد ملحم، كما تم استدعاء رئيس اللجنة الشعبية السابق في أم الفحم محمود اغبارية، وذلك على خلفية مشاركته قبل أسبوع في مظاهرة، في إطار الاحتجاجات التي نظمتها الجماهير العربية في الداخل. ومن جهة ثانية، تم فرض غرامات على بعض النشطاء المركزيين بحجة قيامهم بعرقلة السير.

الباب الثاني: تجليات العنف والعنصرية المؤسسية والعامّة

1. العنصرية والعنف في جهاز الشرطة

قيام الشرطة بقتل مواطن عربي:

بعد أقل من نصف عام على أحداث "أم الحيران" المأساوية التي ذهب ضحيتها الشهيد يعقوب أبو القيعان، أثناء اقتحام القرية بغية تدميرها، قامت الشرطة الإسرائيلية بقتل المواطن الفلسطيني محمود طه [مساء الخامس من حزيران/يونيو 2017](#) على اثر مظاهرة نظمتها اللجنة الشعبية للاحتجاج على تقاعس الشرطة في أداء واجبها في محاربة الجريمة والعنف في بلدة كفر قاسم. وبعد قتل المواطن العربي، قام وزير الأمن الداخلي، غلعاد اردان، بالتحريض على القيادة العربية، متهماً أعضاء البرلمان العرب، في حوار أجرته معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، بأنهم يدعمون "حالة الفوضى في تطبيق القانون" في المجتمع

العربي. كما صرّح محرّضاً بأن أعضاء الكنيست العرب "[هم جزء من الأزمة وليس من الحل](#)". علاوة على ذلك، قامت الشرطة باعتقال ستة شبان عرب على خلفية الاحتجاجات الشعبية التي جرت تنديداً بقتل المواطن محمد طه. وفي سياق متصل، قرّر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، يوم الخامس عشر من حزيران/يونيو 2017، [إغلاق ملف الشهيد خير حمدان من بلدة كفر كنا](#)، الذي كان قد قُتل على يد احد أفراد الشرطة أثناء مدهمة منزله في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وجاء قرار الاغلاق هذا بزعم عدم توفر الأدلة. وهكذا ينضم حمدان الى قائمة طويلة من المواطنين الفلسطينيين الذين قتلتهم الشرطة، من دون تقديم لوائح اتهام او عقاب ضد أي من أفراد الشرطة.

2. تصريحات عنصرية في الخطاب العام

2.1. حاخام صغد من جديد:

بعد أن سبق وأصدر عدة فتاوى عنصرية بحق المواطنين العرب، عاود الحاخام الرئيسي لمدينة صغد شموييلياهو إصدار التصريحات العنصرية، إذ أصدر في [الحادي والعشرين من حزيران/يونيو](#)، فتوى عنصرية تقضي "باستباحة قتل الفلسطينيين وتطهير البلاد منهم"، نشرها على صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي. ويذكر أن الربياهو معروف بعنصريته في الفتاوى المحرّضة ضد العرب. إذ أفتى في سنة 2007، وفقاً لـ ["الجروساليم بوست"](#) قائلاً: "إن لم ينفذ قتل 1000 فلسطيني، فلعله ينفذ قتل 10000، أو 100 ألف، إن لم يتوقفوا، وحتى مليون".

2.2. نتنياهو: "تكاثر البدو خطر ديمغرافي":

في اجتماع له مع كبار المسؤولين في الائتلاف الحكومي، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن [التكاثر الطبيعي للسكان البدو هو "خطر ديمغرافي"](#)، ومسألة "وجودية" لدولة إسرائيل، "تتطلب خطة قومية للتعامل معها". وكان ذلك تعقيباً على نشر أعداد المواليد الجدد في المجتمع العربي البدوي في الداخل.

3. ممارسات عنصرية في مؤسسات عامة

أفاد تقرير [صادر بناء على طلب](#) مركز "الحركة من أجل حرية المعلومات"، أنه منذ إصدار "قانون منع التمييز في الملاهي" لسنة 2000، لم تقدّم أي لائحة اتهام، وذلك على الرغم من بروز مئات الحالات التي تدلّ على وجود تمييز صارخ في

الأماكن العامة والملاهي. ويفيد التقرير أنه منذ سنّ القانون المذكور، لم يتم التحقيق سوى في 119 ملفاً، أُغلقت غالبيتهم الساحقة، كما لم يتم تقديم أي لائحة اتهام في هذا الصدد. وفي السياق نفسه، تفاجأ مواطنون عرب شبّان كانوا يستجمون على شاطئ "هرتسل" في נתانيا، في 28 حزيران/يونيو 2017، بتوجه مراقب الشاطئ إليهم وقيامه بتحرير مخالفات باهظة عليهم بذريعة عدم لباسهم لباساً ملائماً، كما تنصّ على ذلك تعليمات الشاطئ، وهو بند من النادر جداً اللجوء إليه في الشواطئ العامة.

فصل بين الطلاب في كلية "كريات أونو": في تحقيق أجرته القناة العاشرة الاسرائيلية، ونشر في العشرين من حزيران/يونيو 2017، كُشف اللثام عن عملية فصل بين الطلاب، على أساس قومي، تتم في الكلية بصورة خفية، إذ اكتشف أن كلية "كريات أونو" الأكاديمية تمتلك فرعاً أكاديمياً في البلدة المجاورة "أور يهودا"، لا يُرسل إليه الطلاب والطالبات العرب. وتتم عملية الفصل هذه بمبادرة الإدارة، وليس بناءً على إرادة الطلاب أنفسهم، إذ يبدأ الفصل لدى تقديم طلب الالتحاق بالكلية. وقد وجّه مجلس التعليم العالي رسالة إلى إدارة الكلية يبلغها فيها بعدم قانونية الفرع المذكور.

إهانة مصوّر عربي: تفاجأ المصوّر علي ونوس مصوّر القناة الثانية، أثناء حضوره مع ثلاثة من أعضاء طاقم القناة، لتغطية زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي مستشفى صدف، بدخول أعضاء الطاقم الآخرين إلى المستشفى بعد تفتيش لم يستمر أكثر من عشر دقائق، بينما خضع هو لتفتيش من حرس نتنيا هو استمر حوالي ساعتين، وفُرض عليه أن يجلس عارٍ تماماً لمدة ربع ساعة تقريباً.

يُذكر أنها ليست المرة الأولى التي يتعامل فيها حرس حماية نتنيا هو بصورة عنصرية مع صحفيين عرب، إذ سبق وأن تعاملوا بالطريقة نفسها مع صحفي وكالة "أي بي ايه"، وكذلك مع مراسلة قناة "الجزيرة" قبل أكثر من عامين.

الباب الثالث: تشريعات عنصرية وتطبيق تشريعات عنصرية

1. تشييد قانون الجمعيات:

أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو زملاءه في الائتلاف الحكومي أنه ينوي التحضير لسنّ قانون يشدّد الضغط والرقابة المفروضين على الجمعيات، إذ يرمي القانون إلى منع حصول جمعيات إسرائيلية على تبرعات من دول اجنبية، معتبراً

أن قانون "الجمعيات" الحالي لا يفي بالغرض، وهو ما سيمس بصورة مباشرة بنشاط المؤسسات والجمعيات الفلسطينية في إسرائيل.

2. تطبيق قانون الأذان:

سارعت الشرطة الاسرائيلية في العديد من الحالات إلى تطبيق قانون "منع الأذان" على أرض الواقع، الذي كان تقرير الرصد السياسي: [العدد 1، كانون الثاني/يناير، 2016](#)، قد تطرق اليه بصورة تفصيلية. [ففي الأول من حزيران/يونيو، 2017](#)، حضرت وحدة من الشرطة إلى منزل المواطن ماهر خديجة من مدينة قلنسوة، وأجبرته على إزالة بعض مكبرات صوت الأذان، مهددة إياه بفرض غرامة مالية عليه إن لم يمتثل للأمر.

3. تمديد قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية:

أقرت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي [يوم الرابع عشر من حزيران/يونيو، 2017](#)، تمديد العمل بقانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية، وهو ما يحول دون لم شمل عائلات يكون أحد الزوجين فيها من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو يكون عمر أحد الأبناء فوق 14 عاماً. ويذكر أن هذا القانون سن لأول مرة سنة [2003](#)، ويجري تمديد العمل به سنوياً.